

Distr.: General
11 November 2013
Arabic
Original: English

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والستون

البند ١٤٥ من جدول الأعمال

تمويل المحكمة الدولية لمحاكمة الأشخاص
المسؤولين عن الانتهاكات الجسيمة للقانون
الإنساني الدولي التي ارتكبت في إقليم يوغوسلافيا
السابقة منذ عام ١٩٩١

تقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

تقرير الأمين العام

موجز

تقرير الأداء الثاني عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ مقدم عملاً بقرار الجمعية العامة ٦٧/٢٤٣. ويتضمن التقرير تقديراً للمستوى النهائي المتوقع أن تصل إليه نفقات الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤، مع مراعاة التغيرات في بارامترات التضخم وأسعار الصرف وتساويات تكلفة المعيشة في مقابل الافتراضات التي وردت في تقرير الأداء الأول (A/67/595)، الذي استعرضته الجمعية في دورتها السابعة والستين وشكّل الأساس المستند إليه في الاعتماد المنقح لفترة السنتين.

وتعكس الاحتياجات المنقحة نقصاناً إجمالياً ٢٠٠ ٠٧٤ ٤ دولار (صافيه ١٠٠ ٤٧٦ ٤ دولار) مقارنة بالاعتماد المنقح لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويرجع النقصان إلى التأثير الصافي الناشئ عن اتجاه تقلبات سعر الصرف نحو الزيادة بمبلغ إجمالي



(١ ٧١٧ ٧٠٠ دولار (صافيه ١ ٧٥٨ ٤٠٠ دولار))، والزيادة الناشئة عن تأثير التضخم بمبلغ إجماليه (٣ ٥٧٦ ٦٠٠ دولار (صافيه ٣ ٠٤٣ ٢٠٠ دولار))، ويقابل ذلك جزئيا حدوث زيادة في شغل الوظائف وتغيرات أخرى بمبلغ إجماليه (٩ ٣٦٨ ٥٠٠ دولار (صافيه ٩ ٢٧٧ ٧٠٠ دولار)).

ومطلوب من الجمعية العامة تنقيح الاعتماد المتعلق بالحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ إلى مبلغ إجماليه ٢٧٨ ٩٩٣ ٥٠٠ دولار (صافيه ٢٤٧ ٢٦٠ ٨٠٠ دولار).

أولا - مقدمة

١ - يتمثل الغرض الرئيسي من تقرير الأداء الثاني هذا عن ميزانية المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في وضع تقدير للمستوى النهائي الذي ستصل إليه الموارد المطلوبة لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. ويستند التقدير إلى النفقات الفعلية عن فترة التسعة عشر شهرا الأولى من فترة السنتين، والاحتياجات المتوقعة عن فترة الخمسة أشهر الأخيرة منها، وما حدث من تغيرات في التضخم وأسعار الصرف وتساويات تكلفة المعيشة في مقابل الافتراضات الواردة في تقرير الأداء الأول (A/67/595)، الذي استعرضته الجمعية العامة في دورتها السابعة والسنتين وشكل الأساس المستند إليه في الاعتماد المنقح عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

٢ - وتمثل غالبية الأنشطة التي تقوم بها المحكمة الدولية في إجراء المحاكمات، ولذلك فإن الاحتياجات مرتبطة بوتيرة أنشطة تلك المحاكمات.

ثانيا - بيان التغيرات في صافي الاحتياجات من النفقات

٣ - تعكس التقديرات في هذا التقرير نقصانا إجماليه ٢٠٠ ٠٧٤ ٤ دولار (صافيه ١٠٠ ٤٧٦ ٤ دولار) مقارنة بالاعتماد المنقح الذي وافقت عليه الجمعية العامة في قرارها ٢٤٣/٦٧. ويرد في الجدولين ١ و ٢ أدناه توزيع للتغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح فيما يتعلق بالمحكمة الدولية عن فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣.

الجدول ١

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب العنصر

(بالآلاف دولارات الولايات المتحدة)

العنصر	التغيرات المتوقعة				
	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف وتغيرات أخرى	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢
النفقات					
الدوائر	١٢٠٠٧,٥	٢٩,٥	(١٢٣,٤)	١٢٢٦,١	١٣١٣٩,٧
مكتب المدعي العام	٥٨٢٥٦,٧	١٧١,٧	٨٣٠,٨	٢٩٤٠,٦	٦٢١٩٩,٨
قلم المحكمة	٢١٠١٧٤,٣	١٥٠٢,٩	٢٨٥٦,٦	(١٢٣١٦,٤)	٢٠٢٢١٧,٤
إدارة السجلات والمحفوظات	٢٦٢٩,٢	١٣,٦	١٢,٦	(١٢١٨,٨)	١٤٣٦,٦
مجموع النفقات (الإجمالي)	٢٨٣٠٦٧,٧	١٧١٧,٧	٣٥٧٦,٦	(٩٣٦٨,٥)	٢٧٨٩٩٣,٥
				(٤٠٧٤,٢)	

التغيرات المتوقعة						
العنصر	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف وتغيرات أخرى	المجموع	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢
الإيرادات						
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣١٠٣١,٣	(٤٠,٧)	٥٣٣,٤	-	٤٩٢,٧	٣١٠٢٤,٠
الإيرادات الأخرى	٢٩٩,٥	-	-	(٩٠,٨)	(٩٠,٨)	٢٠٨,٧
مجموع الاحتياجات (الصافي)	٢٥١٧٣٦,٩	١٧٥٨,٤	٣٠٤٣,٢	(٩٢٧٧,٧)	(٤٤٧٦,١)	٢٤٧٢٦٠,٨

الجدول ٢

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المتوقع حسب وجه الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات المتوقعة						
وجه الإنفاق	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف وتغيرات أخرى	المجموع	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢
النفقات						
الوظائف	١١٠٥٠٩,٤	(٧٥,٢)	٢٣٥٧,٩	٢٥٩٢,٦	٤٨٧٥,٣	١١٥٣٨٤,٧
تكاليف الموظفين الأخرى	٥٤٢٠٣,٧	٦٤٣,٢	٣٠٧,٩	٣٢٩٢,٠	٤٢٤٣,١	٥٨٤٤٦,٨
مرتبات وبدلات القضاة	١١٧٩٥,٦	٢٩,٠	(١٢٣,٠)	١٢٦٦,٥	١١٧٢,٥	١٢٩٦٨,١
الخبراء الاستشاريون	٤٦٣,٩	٥,٧	٢,٨	(٨٢,٠)	(٧٣,٥)	٣٩٠,٤
الخبراء	٢٤٧,٦	٤,٢	١,٨	(٨٤,٣)	(٧٨,٣)	١٦٩,٣
سفر الموظفين	٤١٠٧,٩	-	(١٣,٢)	(٦٨٥,٧)	(٦٩٨,٩)	٣٤٠٩,٠
الخدمات التعاقدية	٣٩٦٦٧,٩	٦٦٩,٨	٢٩٣,٩	(١٠٦٨٢,٤)	(٩٧١٨,٧)	٢٩٩٤٩,٢
مصرفات التشغيل العامة	٢٦٤٥٣,٤	٤٢١,٨	١٨٧,٣	(٤١٧٥,٢)	(٣٥٦٦,١)	٢٢٨٨٧,٣
الضيافة	١٦,٥	٠,٣	٠,١	-	٠,٤	١٦,٩
اللوازم والمواد	١٥١٥,٥	٢٤,٦	١١,١	(٣٦٦,٦)	(٣٣٠,٩)	١١٨٤,٦
الأثاث والمعدات	٢٦٥٣,٥	٢٧,١	١٣,٣	(٤٢٣,٩)	(٣٨٣,٥)	٢٢٧٠,٠
التحسينات في أماكن العمل	٣٥١,٥	٧,٩	٣,٣	-	١١,٢	٣٦٢,٧
المنح والتبرعات	٥٠,٠	-	-	(١٩,٥)	(١٩,٥)	٣٠,٥
الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣١٠٣١,٣	(٤٠,٧)	٥٣٣,٤	-	٤٩٢,٧	٣١٠٢٤,٠
مجموع النفقات (الإجمالي)	٢٨٣٠٦٧,٧	١٧١٧,٧	٣٥٧٦,٦	(٩٣٦٨,٥)	(٤٠٧٤,٢)	٢٧٨٩٩٣,٥

التغيرات المتوقعة						
وجه الإنفاق	الإيرادات	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف وتغيرات أخرى	المجموع
	الاقتطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣١٠٣١,٣	(٤٠,٧)	٥٣٣,٤	-	٤٩٢,٧
	الإيرادات الأخرى	٢٩٩,٥	-	-	(٩٠,٨)	(٩٠,٨)
	مجموع الاحتياجات (الصافي)	٢٥١٧٣٦,٩	١٧٥٨,٤	٣٠٤٣,٢	(٩٢٧٧,٧)	(٤٤٧٦,١)
	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	٣١٠٣١,٣	(٤٠,٧)	٥٣٣,٤	-	٤٩٢,٧
	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	٣١٠٣١,٣	(٤٠,٧)	٥٣٣,٤	-	٤٩٢,٧
	مجموع الاحتياجات (الصافي)	٢٥١٧٣٦,٩	١٧٥٨,٤	٣٠٤٣,٢	(٩٢٧٧,٧)	(٤٤٧٦,١)

ألف - التغيرات في افتراضات الميزانية

أسعار الصرف والتضخم (زيادة: ٣٠٠ ٢٩٤ ٥ دولار)

٤ - تُعزى الزيادة في هذه الفئة إلى الأثر المترتب على تقلبات أسعار الصرف (١ ٧١٧ ٧٠٠ دولار)، وإلى الزيادة في الاحتياجات مقابل التضخم (٣ ٥٧٦ ٦٠٠ دولار). وتستند التسويات المتعلقة بالوظائف عن عام ٢٠١٣ إلى النفقات الفعلية خلال ذلك العام مقارنة بمعدلات أسعار الصرف والتضخم الموافق عليها في إطار الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٢-٢٠١١. وبالنسبة لعام ٢٠١٢، تستند التسويات إلى النفقات الفعلية عام ٢٠١٢ مقارنة بمعدلات أسعار الصرف والتضخم الموافق عليها في إطار الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢، والتي تضمنت التوقعات عن الشهرين الأخيرين من عام ٢٠١٢. أما بالنسبة للاحتياجات غير المتصلة بالوظائف، فتستند التسويات إلى المبالغ المنفقة فعلاً حتى الآن في فترة الستين مقارنة بالتسويات الموافق عليها في إطار الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣.

٥ - ولدى تقدير التأثير الناشئ عن التقلبات في أسعار الصرف التي حدثت عام ٢٠١٣، استُعملت في هذا التقرير المعدلات التي تحققت في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الأول/أكتوبر، مع تطبيق معدل تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ على شهري تشرين الثاني/نوفمبر و كانون الأول/ديسمبر. وتعكس الزيادة في الاحتياجات تحت بند أسعار الصرف انخفاض قيمة الدولار مقابل اليورو. وترد في المرفق الأول من هذا التقرير تفاصيل الافتراضات.

٦ - وفيما يختص بالتضخم، تستند التسويات إلى آخر ما توفر من معلومات عن الأرقام القياسية لأسعار الاستهلاك، إلى جانب التسويات الناتجة عن التباينات في مؤشرات التسويات الفعلية لوظائف الفئة الفنية والفئات العليا، والتسويات الفعلية لتكلفة المعيشة المطبقة على

جداول مرتبات الموظفين من فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها مقارنة بالافتراضات الواردة في الاعتمادات المنقحة.

باء - التغييرات في شغل الوظائف وتغييرات أخرى

٧ - يبين هذا الفرع التغييرات التي وردت تحت عمود "التغييرات في شغل الوظائف وتغييرات أخرى" في الجداول ٣ إلى ٦.

الدوائر

الجدول ٣

التغييرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغييرات المتوقعة						
وجه الإنفاق	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢		التغييرات في شغل الوظائف وتغييرات أخرى		الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	
	سعر الصرف	التضخم	المجموع	المجموع	سعر الصرف	التضخم
مرتبات وبدلات القضاة	٢٩,٠	(١٢٣,٠)	١٢٦٦,٥	١١٧٢,٥	٢٩,٠	(١٢٣,٠)
الخبراء الاستشاريون	٠,٥	٠,٢	-	٠,٧	٢٧,٦	٢٨,٣
سفر الموظفين	-	(٠,٦)	(٤٠,٤)	(٤١,٠)	١٨٤,٣	١٤٣,٣
مجموع الاحتياجات	٢٩,٥	(١٢٣,٤)	١٢٢٦,١	١١٣٢,٢	١٢٠٠٧,٥	١٣١٣٩,٧

مرتبات وبدلات القضاة (زيادة: ١ ٢٦٦ ٥٠٠ دولار)

٨ - تُعزى الزيادة إلى التأخير في مواعيد إتمام المحاكمات، مما أدى خلال فترة السنتين إلى تمديد فترة خدمة ست قضاة مخصصين من ٤٥ شهراً مقدرة أصلاً إلى فترة العمل الفعلية التي بلغت ٩٥ شهراً. ونشأ عن ذلك زيادة تحت بند الأتعاب، وكذلك تحت بند الالتزامات المتعلقة بالمعاش التقاعدي بسبب سداد المبلغ المقطوع الذي يُدفع مرة واحدة على سبيل الهبة إلى القضاة المخصصين لدى تركهم العمل بالمحكمة.

سفر الموظفين (نقصان: ٤٠ ٤٠٠ دولار)

٩ - يُعزى أساساً النقصان إلى الجمع بين مصاريف سفر أعضاء المحكمة والآلية الدولية لتصرف الأعمال المتبقية من المحكمتين الدولية وتقاسم التكاليف بين الهيئتين.

مكتب المدعي العام

الجدول ٤

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب وجه الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

التغيرات المتوقعة						
وجه الإنفاق	الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢	سعر الصرف	التضخم	التغيرات في شغل الوظائف		الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٣-٢٠١٢
				وتغيرات أخرى	المجموع	
النفقات						
الوظائف	٢٧ ١٨٢,١	(١٨,٨)	٥٦٧,٦	٤٦٠,٥	١٠٠٩,٣	٢٨ ١٩١,٤
تكاليف الموظفين الأخرى	٢٠ ٩٥٨,٩	٢٠٠,٤	١٠٢,٤	٢ ٤٨٨,٦	٢ ٧٩١,٤	٢٣ ٧٥٠,٣
الخبراء الاستشاريون	٢٩٥,٧	٤,٠	١,٩	(٥٥,٦)	(٤٩,٧)	٢٤٦,٠
سفر الموظفين	٥٨٤,٦	-	(٠,٩)	١٠٣,٦	١٠٢,٧	٦٨٧,٣
الخدمات التعاقدية	٧٢,٠	١,٤	٠,٦	(٥٦,٥)	(٥٤,٥)	١٧,٥
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ١٦٣,٤	(١٥,٣)	١٥٩,٢	-	١٤٣,٩	٩ ٣٠٧,٣
مجموع النفقات (الإجمالي)	٥٨ ٢٥٦,٧	١٧١,٧	٨٣٠,٨	٢ ٩٤٠,٦	٣ ٩٤٣,١	٦٢ ١٩٩,٨
الإيرادات						
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٩ ١٦٣,٤	(١٥,٣)	١٥٩,٢	-	١٤٣,٩	٩ ٣٠٧,٣
مجموع الاحتياجات (الصافي)	٤٩ ٠٩٣,٣	١٨٧,٠	٦٧١,٦	٢ ٩٤٠,٦	٣ ٧٩٩,٢	٥٢ ٨٩٢,٥

الوظائف (زيادة: ٤٦٠ ٥٠٠ دولار)

١٠ - تعكس الزيادة صافي أثر النقصان في الاحتياجات تحت بند المرتبات (١٠٥ ٠٠٠ دولار) وزيادة الاحتياجات تحت بند التكاليف العامة للموظفين (٥٦٥ ٥٠٠ دولار). ويُعزى النقصان في الاحتياجات تحت بند المرتبات إلى انخفاض مرتبات شاغلي الوظائف، في المتوسط، عن التكاليف المعيارية للمرتبات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وتضمنت الافتراضات المتعلقة بالميزانية معدل شغور قدره ٨,٨ في المائة عام ٢٠١٢ و ٩,٥ في المائة عام ٢٠١٣ في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا، و ٠,٢ في المائة عام ٢٠١٢ و ٧,٩ في المائة عام ٢٠١٣ في وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وخلال عام ٢٠١٢، بلغ متوسط معدلات الشغور ٧,٠ في المائة في وظائف الفئة الفنية، وصفر في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ متوسط معدلات الشغور خلال الفترة الممتدة من كانون

الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما نسبته ٣,٠ في المائة في وظائف الفئة الفنية، و ٠,١ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ عدد الوظائف التي لم تُشغل حتى نهاية أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما مجموعه وظيفتان (الفئة الفنية)، مما يعكس معدل شغور فعلي قدره ٢,٤ في المائة في وظائف الفئة الفنية، وصفر في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وتتصل الزيادة في الاحتياجات تحت بند التكاليف العامة للموظفين بارتفاع المدفوعات مقابل السفر والبدلات المتعلقة بالاستقرار/الإعادة إلى الوطن عن المدرج في الميزانية، مما أفضى إلى ارتفاع المعدل الفعلي للتكاليف العامة للموظفين عن المدرج في الميزانية.

تكاليف الموظفين الأخرى (زيادة: ٦٠٠ ٤٨٨ ٦ دولار)

١١ - تستند هذه الزيادة إلى نمط الإنفاق المتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة، وتُعزى أساساً إلى انخفاض معدل الشواغر عن المدرج في الميزانية. وتضمنت الافتراضات المتعلقة بالميزانية معدل شواغر قدره ٨,٨ في المائة عام ٢٠١٢ و ٩,٥ في المائة عام ٢٠١٣ في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا، و ٠,٢ في المائة عام ٢٠١٢ و ٧,٩ في المائة عام ٢٠١٣ في وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وخلال عام ٢٠١٢، بلغ متوسط معدلات الشواغر في وظائف المساعدة المؤقتة العامة ٧,٩ في المائة في وظائف الفئة الفنية، و ١,٩ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ متوسط معدلات الشواغر عن الفترة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما نسبته ٢,١ في المائة في وظائف الفئة الفنية، و ٠,٣ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة.

الخبراء الاستشاريون (نقصان: ٦٠٠ ٥٥ دولار)

١٢ - يُعزى أساساً النقصان إلى التعديلات المدخلة على التواريخ المقدرة لإتمام المحاكمات، الأمر الذي أفضى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بعدد الخبراء الاستشاريين. ويساعد أولئك الخبراء الاستشاريون المحققين والمحللين على تحديد العناصر المهمة في القضية، وإجراء البحوث وإعداد التقارير التي يمكن الاستناد إليها في الإدلاء بالشهادة.

سفر الموظفين (زيادة: ٦٠٠ ١٠٣ دولار)

١٣ - تتصل أساساً الزيادة بالسفر المرتبط بإعادة المحاكمة في قضية هاراديناي، التي لم ترصد مبالغ لها في الميزانية. وتستدعي القضية قدراً إضافياً كبيراً من السفر لغرض الاستماع إلى شهادة الشهود، ومهام إضافية بغرض تحويل البيانات إلى صيغة تتفق مع القاعدة ٩٢ مكرراً لاستعمالها في الإجراءات القضائية.

الخدمات التعاقدية (نقصان: ٥٦ ٥٠٠ دولار)

١٤ - يُعزى أساسا النقصان إلى تنظيم دورات التدريب المشترك مع هيئات أخرى من قبيل المحكمة الجنائية الدولية لرواندا أو المحكمة الجنائية الدولية، مما أفضى إلى خفض التكاليف بالنسبة لكل هيئة.

قلم المحكمة

الجدول ٥

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب وجه الإنفاق
(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغيرات المتوقعة				الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣
	شغل الوظائف وتغيرات أخرى	التضخم	سعر الصرف	التغيرات في		
النفقات						
الوظائف	٣ ٨٦٦,٠	٢ ١٣٢,١	١ ٧٩٠,٣	(٥٦,٤)	٨٣ ٣٢٧,٣	٨٧ ١٩٣,٣
تكاليف الموظفين الأخرى	١ ٥٥٣,٧	٩١٦,٢	٢٠١,٨	٤٣٥,٧	٣٢ ٤٥٨,٨	٣٤ ٠١٢,٥
الخبراء الاستشاريون	١,٦	-	٠,٥	١,١	٦٤,٤	٦٦,٠
الخبراء	(٧٨,٣)	(٨٤,٣)	١,٨	٤,٢	٢٤٧,٦	١٦٩,٣
سفر الموظفين	(٧٦٠,٦)	(٧٤٨,٩)	(١١,٧)	-	٣ ٣٣٩,٠	٢ ٥٧٨,٤
الخدمات التعاقدية	(٩ ٠١٦,٦)	(٩ ٩٧٠,٢)	٢٩٠,٤	٦٦٣,٢	٣٨ ٩٤١,٥	٢٩ ٩٢٤,٩
مصرفات التشغيل العامة	(٣ ٥٦٦,١)	(٤ ١٧٥,٢)	١٨٧,٣	٤٢١,٨	٢٦ ٤٥٣,٤	٢٢ ٨٨٧,٣
الضيافة	٠,٤	-	٠,١	٠,٣	١٦,٥	١٦,٩
اللوازم والمواد	(٣٣٠,٩)	(٣٦٦,٦)	١١,١	٢٤,٦	١ ٥١٥,٥	١ ١٨٤,٦
الأثاث والمعدات	٣٧,٤	-	١١,٤	٢٦,٠	١ ٧٢٨,٧	١ ٧٦٦,١
التحسينات في أماكن العمل	١١,٢	-	٣,٣	٧,٩	٣٥١,٥	٣٦٢,٧
المنح والتبرعات	(١٩,٥)	(١٩,٥)	-	-	٥٠,٠	٣٠,٥
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣٤٤,٨	-	٣٧٠,٣	(٢٥,٥)	٢١ ٦٨٠,١	٢٢ ٠٢٤,٩
مجموع النفقات (الإجمالي)	(٧ ٩٥٦,٩)	(١٢ ٣١٦,٤)	٢ ٨٥٦,٦	١ ٥٠٢,٩	٢١٠ ١٧٤,٣	٢٠٢ ٢١٧,٤
الإيرادات						
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	٣٤٤,٨	-	٣٧٠,٣	(٢٥,٥)	٢١ ٦٨٠,١	٢٢ ٠٢٤,٩
إيرادات أخرى	(٩٠,٨)	(٩٠,٨)	-	-	٢٩٩,٥	٢٠٨,٧
مجموع الاحتياجات (الصافي)	(٨ ٢١٠,٩)	(١٢ ٢٢٥,٦)	٢ ٤٨٦,٣	١ ٥٢٨,٤	١٨٨ ١٩٤,٧	١٧٩ ٩٨٣,٨

الوظائف (زيادة: ١٠٠ ١٣٢ ٢ دولار)

١٥ - تعكس هذه الزيادة صافي أثر ارتفاع الاحتياجات تحت بند المرتبات (١٥٣ ٩٠٠ دولار) والانخفاض الطفيف في الاحتياجات تحت بند التكاليف العامة للموظفين (٢١ ٨٠٠ دولار). وتُعزى الزيادة في الاحتياجات تحت بند المرتبات إلى انخفاض معدل الشغور عن المدرج في الميزانية خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣. وقد شملت افتراضات الميزانية معدل شغور قدره ٨,٨ في المائة عام ٢٠١٢ و ٩,٥ في المائة عام ٢٠١٣ في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا، و ٠,٢ في المائة عام ٢٠١٢ و ٧,٩ في المائة عام ٢٠١٣ في وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وخلال عام ٢٠١٢، بلغ متوسط معدلات الشغور ٨,٣ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ٠,٣ في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ متوسط معدلات الشغور خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما نسبته ٣,٨ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ٠,٤ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ مجموع وظائف (٦ وظائف من الفئة الفنية و ٣ وظائف من فئة الخدمات العامة)، مما يعكس معدل شغور فعلي قدره ٣,٤ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ١,٢ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة.

تكاليف الموظفين الأخرى (زيادة: ٢٠٠ ٩١٦ دولار)

١٦ - تمثل هذه الزيادة الأثر الصافي الناشئ عن ارتفاع الاحتياجات تحت بند وظائف المساعدة المؤقتة العامة (٢ ٢٤٦ ٣٠٠ دولار)، يقابله جزئياً انخفاضُ الاحتياجات تحت بند الترجمة الشفوية (١٠٥٠ ١٠٠ دولار)، والعمل الإضافي (١٩٩ ٦٠٠ دولار). وتستند الزيادة تحت بند وظائف المساعدة المؤقتة العامة إلى نمط الإنفاق وتُعزى بالأساس إلى انخفاض معدل الشغور عن المدرج في الميزانية. وقد شملت افتراضات الميزانية معدل شغور قدره ٨,٨ في المائة عام ٢٠١٢ و ٩,٥ في المائة عام ٢٠١٣ في وظائف الفئة الفنية والفئات العليا، و ٠,٢ في المائة عام ٢٠١٢ و ٧,٩ في المائة عام ٢٠١٣ في وظائف فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها. وخلال عام ٢٠١٢، بلغ متوسط معدلات الشغور ٨,١ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ١,٦ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. وبلغ متوسط معدلات الشغور خلال الفترة الممتدة من كانون الثاني/يناير إلى أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ ما نسبته ٦,٢ في المائة في وظائف الفئة الفنية و ١,٩ في المائة في وظائف فئة الخدمات العامة. ويُعزى النقصان تحت بند الترجمة الشفوية أساساً إلى تأخيرات في الجدول الزمني للمحاكمات بسبب الأطر الزمنية القانونية المحددة في القواعد الإجرائية وقواعد الإثبات، وكذلك إلى عوامل

خارجة عن نطاق سيطرة المحكمة، مما أثر بالتالي في مدى استخدام قاعات المحكمة والوقت المكرس لجلسات الاستماع، وأفضى إلى انخفاض الاحتياجات المتعلقة بالترجمة الشفوية. وتحقق النقصان تحت بند العمل الإضافي من خلال رصد طلبات العمل الإضافي باستمرار وبدقة خلال فترة السنتين.

الخبراء (نقصان: ٨٤ ٣٠٠ دولار)

١٧ - يُعزى النقصان إلى تغييرات في المواعيد المقدرة للانتهاء من المحاكمات أدت إلى انخفاض عدد الشهود الخبراء الذين تم استدعاؤهم للإدلاء بشهادتهم أمام المحكمة عن المدرج في الميزانية.

سفر الموظفين (نقصان: ٧٤٨ ٩٠٠ دولار)

١٨ - يُعزى النقصان أساساً إلى تغييرات في المواعيد المقدرة للانتهاء من المحاكمات نتيجة تأجيل المحاكمات وعوامل أخرى تؤثر في نشاط المحاكمات، مما أدى إلى انخفاض عدد الشهود والمعالين المرافقين لهم المسافرين إلى لاهاي خلال فترة السنتين.

الخدمات التعاقدية (نقصان: ٩ ٩٧٠ ٢٠٠ دولار)

١٩ - يُعزى النقصان أساساً إلى انخفاض الاحتياجات ذات الصلة بأتعاب محامي الدفاع (٥ ٨٢٣ ٠٠٠ دولار)، والخدمات التعاقدية المتعلقة بتدوين المحاضر الحرفية (٣ ٣٧٣ ٢٠٠ دولار). ويُعزى أساساً النقصان تحت بند أتعاب محامي الدفاع إلى عدة تغييرات في الجدول الزمني للمحاكمات، بما في ذلك التعليق المؤقت للمحاكمات، والاستئنافات الجارية، والتأخيرات في بدء المحاكمات، والتغييرات في الافتراضات المتعلقة بالتمثيل الذاتي أمام القضاء، وكذلك إلى انخفاض عدد القضايا المتعلقة بإهانة المحكمة خلال فترة السنتين عن المدرج في الميزانية. وظلت قضية برليتش وآخرين (وهي قضية من المستوى ٣ تشمل متهمين متعددين) معلقة لفترة من الزمن مما أدى إلى تحقيق وفورات تحت بند أتعاب الدفاع والسفر. وعلاوة على ذلك، أُجل معظم إجراءات الاستئناف المتوقع في أعقاب إصدار الحكم الابتدائي في هذه القضية إلى حين ترجمة الحكم إلى الإنكليزية المتوقع الانتهاء منها في عام ٢٠١٤. وفي قضية ملاديتش، شملت التكاليف المتوقعة حالات فرض تكليف محام بالدفاع عن المتهم؛ غير أن التطورات اللاحقة لم تؤد إلى ذلك. وأخيراً، لم تُطلب حتى الآن الأموال المرصودة في الميزانية وفقاً للقرارات التي اتخذتها الدوائر الابتدائية ودائرة الاستئناف بصدد متهم طلب أن يمثل نفسه أمام القضاء. ويُعزى النقصان تحت بند الخدمات التعاقدية المتعلقة بتدوين المحاضر الحرفية أساساً إلى تأخير الإجراءات أو إرجائها مما أثر بالتالي

في مدى استخدام قاعات المحكمة والوقت المكرس لجلسات الاستماع، وأفضى إلى انخفاض الاحتياجات إلى خدمات تدوين محاضر المحكمة باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

مصرفات التشغيل العامة (نقصان: ٢٠٠ ١٧٥ ٤ دولار)

٢٠ - يُعزى النقصان أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بنود استئجار أماكن العمل (٤٠٠ ٣٣٥ ٢ دولار)، والخدمات المتنوعة (٩٠٠ ٩٢٧ دولار)، والاتصالات (٤٠٠ ٣١٦ دولار)، وصيانة معدات الاتصالات (٧٠٠ ١٦٨ دولار)، وصيانة معدات تجهيز البيانات (١٦٠ ٠٠٠ دولار). ويُعزى أساساً النقصان تحت بند استئجار أماكن العمل إلى انخفاض تكاليف الإيجار عن المدرج في الميزانية بالنسبة للمبنى الرئيسي في لاهاي نتيجة لإعادة التفاوض بشأن عقد الإيجار في ١ تموز/يوليه ٢٠١٢. ويُعزى النقصان تحت بند الخدمات المتنوعة أساساً إلى تحقيق وفورات تحت بند المطالبات وتقديم الخدمات الطبية للشهود نتيجة انخفاض عدد الشهود وأسرههم خلال فترة السنتين عن المدرج في الميزانية. ويُعزى النقصان تحت بند الاتصالات إلى الضوابط التي وضعتها المحكمة والتي نتج عنها انخفاض عدد المكالمات الهاتفية، وكذلك إلى انخفاض تكاليف الخدمات نتيجة تغيير مقدمي خدمات الاتصالات السلكية واللاسلكية. ويُعزى أساساً النقصان تحت بند صيانة معدات الاتصالات إلى استخدام المعدات الاحتياطية من المقاسم الفرعية الآلية الخصوصية التي أصبحت متاحة في أعقاب إغلاق مكتب زغرب الميداني بدلا من شراء قطع جديدة. ويُعزى أساساً النقصان تحت بند صيانة معدات تجهيز البيانات إلى انخفاض تكاليف صيانة شبكة التخزين في المحكمة عام ٢٠١٣، حيث أعيد التفاوض بشأنها كجزء من خطة تحسين الشبكة.

اللوازم والمواد (نقصان: ٦٠٠ ٣٦٦ دولار)

٢١ - يُعزى النقصان أساساً إلى انخفاض الاحتياجات تحت بند القرطاسية (٦٠٠ ١٤٥ دولار)، واللوازم الإعلامية (٥٠٠ ١١٢ دولار)، والوقود والزيوت ومواد التشحيم (٩٠٠ ٧٨ دولار). ويُعزى النقصان تحت بند القرطاسية إلى استمرار تخفيض استهلاك ورق النسخ نتيجة استخدام الطبع على وجهي الورقة كخيار تشغيل تلقائي في جميع آلات النسخ والطابعات المتعددة الوظائف، وكذلك بدء العمل في عام ٢٠١٢ بخيار "نسخ الوثائق إلكترونياً وإرسالها إلى الحساب البريدي الإلكتروني"، على آلات النسخ المتعددة الوظائف التي اقتُنيت حديثاً. ويتعلق أساساً النقصان تحت بند اللوازم الإعلامية بتأجيل استبدال المعدات في مقصورة الأجهزة السمعية - البصرية في قاعة المحكمة. ويُعزى النقصان تحت بند الوقود والزيوت ومواد التشحيم إلى انخفاض أعلى من المقرر في أسطول

المركبات من ٦٩ مركبة مدرجة في الميزانية إلى ٦٠ مركبة في نهاية عام ٢٠١٢، ومن ٥٩ مركبة مدرجة في الميزانية إلى ٥٤ مركبة في عام ٢٠١٣.

المنح والتبرعات (نقصان: ١٩ ٥٠٠ دولار)

٢٢ - يُعزى النقصان إلى انخفاض قيمة المساهمة المقدمة من المحكمة إلى إدارة السلامة والأمن استناداً إلى نمط الإنفاق.

إدارة السجلات والمحفوظات

الجدول ٦

التغيرات المتوقعة والاعتماد النهائي المقترح حسب وجه الإنفاق

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

وجه الإنفاق	التغيرات المتوقعة				الاعتماد المتفق للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	
	الاعتماد النهائي المقترح للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	التغيرات في شغل الوظائف وتغيرات أخرى	التضخم	الصفحة	الاعتماد المتفق للفترة ٢٠١٢-٢٠١٣	وجه الإنفاق
تكاليف الموظفين الأخرى	٦٨٤,٠	(١٠٢,٠)	(١١٢,٨)	٣,٧	٧,١	٧٨٦,٠
الخبراء الاستشاريون	٥٠,١	(٢٦,١)	(٢٦,٤)	٠,٢	٠,١	٧٦,٢
الخدمات التعاقدية	٦,٨	(٦٤٧,٦)	(٦٥٥,٧)	٢,٩	٥,٢	٦٥٤,٤
الأثاث والمعدات	٥٠٣,٩	(٤٢٠,٩)	(٤٢٣,٩)	١,٩	١,١	٩٢٤,٨
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٩١,٨	٤,٠	-	٣,٩	٠,١	١٨٧,٨
مجموع النفقات (الإجمالي)	١ ٤٣٦,٦	(١ ١٩٢,٦)	(١ ٢١٨,٨)	١٢,٦	١٣,٦	٢ ٦٢٩,٢
الإيرادات						
الاقطاعات الإلزامية من مرتبات الموظفين	١٩١,٨	٤,٠	-	٣,٩	٠,١	١٨٧,٨
مجموع الاحتياجات (الصافي)	١ ٢٤٤,٨	(١ ١٩٦,٦)	(١ ٢١٨,٨)	٨,٧	١٣,٥	٢ ٤٤١,٤

تكاليف الموظفين الأخرى (نقصان: ١١٢ ٨٠٠ دولار)

٢٣ - يستند هذا النقصان إلى نمط الإنفاق المتعلق بوظائف المساعدة المؤقتة العامة.

الخبراء الاستشاريون (نقصان: ٢٦ ٤٠٠ دولار)

٢٤ - يعزى النقصان أساساً إلى انخفاض تكاليف الاستعانة بثلاثة خبراء استشاريين من مبلغ ٢٥ ٠٠٠ دولار لكل واحد منهم حسب المدرج في الميزانية إلى مبلغ فعلي قدره ١٦ ٦٠٠ دولار لكل واحد منهم.

الخدمات التعاقدية (نقصان: ٦٥٥ ٧٠٠ دولار)

٢٥ - يُعزى هذا النقصان أساساً إلى الصعوبات التقنية التي ووجهت في استكمال تصميم وتنفيذ مبادرات الرقمنة في أعقاب الانتقال إلى آلية تصريف الأعمال المتبقية في حزيران/يونيه ٢٠١٢. وأثارت الحاجة إلى تأجيل معظم مبادرات الرقمنة المقررة إلى فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥.

الأثاث والمعدات (نقصان: ٤٦٣ ٩٠٠ دولار)

٢٦ - يعزى هذا النقصان إلى الصعوبات التقنية المبينة في الفقرة ٢٥ أعلاه، التي أثارت الحاجة إلى تأخير اقتناء معدات الرقمنة حتى فترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥، وكذلك إلى تأخيرات في إتمام عمليات الاقتناء المتصلة باستبدال شبكة التخزين في المحكمة.

ثالثاً - الإجراء المطلوب من الجمعية العامة اتخاذه

٢٧ - مطلوب من الجمعية العامة أن تحيط علماً بهذا التقرير وأن توافق على الاعتماد النهائي لفترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣ الذي يبلغ إجماليه ٢٧٨ ٩٩٣ ٥٠٠ دولار (صافيه ٢٤٧ ٢٦٠ ٨٠٠ دولار) المرصود للحساب الخاص للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

المرفق الأول

افتراضات الميزانية

استخدمت البارامترات التالية في صياغة هذه التقديرات المقترحة للاعتماد النهائي:

التقديرات المقترحة للاعتماد النهائي		التقديرات الواردة في تقرير الأداء الأول		بارامترات الميزانية
٢٠١٣	٢٠١٢	٢٠١٣	٢٠١٢	
٠,٧٥٥	٠,٧٧٨	٠,٧٧٩ ^(أ)	٠,٧٧٩	سعر الصرف (١ دولار من دولارات الولايات المتحدة: يورو)
٢,٨	٢,٨	٢,٠	٢,٦	معدل التضخم (نسبة مئوية)
٥٥,٤٢	٤٩,٧٦	٥٢,٢٠ ^(ب)	٤٩,٥٨	مضاعف تسوية المقر في لاهاي (نسبة مئوية)

(أ) بالنسبة لعام ٢٠١٣، جرى تأجيل التقديرات المتعلقة بالوظائف، وبالتالي يعكس الاعتماد المنقح المخصص للوظائف عن عام ٢٠١٣ المعدل الموافق عليه في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الذي يبلغ ٠,٧٥٢.

(ب) بالنسبة لعام ٢٠١٣، جرى تأجيل التقديرات المتعلقة بالوظائف، وبالتالي يعكس الاعتماد المنقح المخصص للوظائف عن عام ٢٠١٣ المعدل الموافق عليه في الاعتماد المنقح للفترة ٢٠١٠-٢٠١١ الذي يبلغ ٥٢,٠٠.

المرفق الثاني

أنشطة المحاكمات خلال فترة السنتين ٢٠١٢-٢٠١٣

١ - يتمثل العمل الأساسي الذي تقوم به لمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة في إنجاز جميع المحاكمات الابتدائية ودعاوى الاستئناف. وخلال فترة السنتين، أصدرت المحكمة ١٣ حكماً في قضايا ابتدائية وقضايا استئناف وقضايا متعلقة بإهانة المحكمة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كان قد تم تحديد أماكن جميع الأفراد الصادر بشأنهم لوائح اتهام والبالغ عددهم ١٦١ فرداً. ودخل ما مجموعه ٢١ فرداً في إجراءات الاستئناف، أو مُنحوا مهلة أخرى لتقديم إخطارات الاستئناف، وأربعة أفراد قيد المحاكمة الابتدائية.

الدائرة الابتدائية الأولى

٢ - قضية ملاديتش: وُجِّهت إلى راتكو ملاديتش ١١ تهمة تتعلق بأعمال إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب، زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين ١٢ أيار/مايو ١٩٩٢ و ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وقد بدأت المحاكمة في ١٦ أيار/مايو ٢٠١٢، وعُقدت جلسات الاستماع التمهيدية للمحاكمة في ٢٤ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو ٢٠١٢ وقدم الادعاء العام مرافعته الافتتاحية في يومي ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢. وبدأت مرافعة الادعاء العام في ٩ تموز/يوليه ٢٠١٢، وما زالت مستمرة. ويُتوقع صدور الحكم في تموز/يوليه ٢٠١٦.

٣ - قضية ستانيشيتش وسيماتوفيتش: وُجِّهت إلى يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش خمس تهمة تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في كرواتيا والبوسنة والهرسك في الفترة ما بين نيسان/أبريل ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وبدأت المحاكمة في ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، وصدر الحكم في ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣. وقد برأت الدائرة الابتدائية يوفيك ستانيشيتش وفرانكو سيماتوفيتش من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام.

الدائرة الابتدائية الثانية

٤ - قضية غوران هادزيتش: وُجِّهت إلى غوران هادزيتش ١٤ تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين وأعراف الحرب، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في كرواتيا وصربيا في الفترة ما بين ٢٥ حزيران/يونيه ١٩٩١ وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣. وبدأت

المحاكمة في ١٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢، ويُتوقع صدور الحكم في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥.

٥ - قضية هاراديناي وآخرين: وُجِّهت إلى راموش هاراديناي وإدريس بالاي ولاهي براهيمي ست تم تتعلق بانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في كوسوفو في عام ١٩٩٨. وقد بدأت المحاكمة في ١٨ آب/أغسطس ٢٠١١، وصدر الحكم في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وبرأت الدائرة الابتدائية راموش هاراديناي وإدريس بالاي ولاهي براهيمي من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام.

٦ - قضية توليمير: وُجِّهت إلى زدرافكو توليمير ثماني تم تتعلق بأعمال إبادة جماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٥. وقد بدأت المحاكمة في ٢٦ شباط/فبراير ٢٠١٠، وصدر الحكم في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وقضت الدائرة الابتدائية بإدانة زدرافكو توليمير بتهمة ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، والتآمر على ارتكاب جريمة الإبادة الجماعية، وارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاك قوانين أو أعرف الحرب. وصدر ضد توليمير حكم بالسجن مدى الحياة.

٧ - قضية ستانيسيتش وجوبليانين: وُجِّهت إلى ميتشو ستانيسيتش وستويان جوبليانين ١٠ تم تتعلق بجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين نيسان/أبريل وكانون الأول/ديسمبر ١٩٩٢. وقد بدأت المحاكمة في ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩، وصدر الحكم في ٢٧ آذار/مارس ٢٠١٣. وقضت الدائرة الابتدائية بإدانة ميتشو ستانيسيتش وستويان جوبليانين بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين أو أعرف الحرب. وصدر ضد كل من ستانيسيتش وجوبليانين حكم بالسجن لمدة ٢٢ عاما.

الدائرة الابتدائية الثالثة

٨ - قضية كارادزيتش: وُجِّهت إلى رادوفان كارادزيتش ١١ تهمة تتعلق بأعمال إبادة الجماعية، وجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٥. وبدأت المحاكمة في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، واختتم الادعاء مرافعته في ٢٥ أيار/مايو ٢٠١٢. وقدم المتهم، بموجب القاعدة ٩٨ مكررا، التماسا شفويا بالثبئة من جميع التهم الواردة في لائحة الاتهام. وفي ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢، أصدرت الدائرة الابتدائية قرارها الشفوي بتهمة كارادزيتش من التهمة الأولى (الإبادة الجماعية في البلديات) ورفض ما تبقى من

الالتماس المقدم من كارادزيتش بموجب القاعدة ٩٨ مكررا. وبدأ الدفاع مرافعته في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢. وبعد الحكم الذي أصدرته دائرة الاستئناف في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وقضت فيه بإلغاء التبرئة الجزئية، والإبقاء على التهمة الأولى، ودعوة المحكمة الابتدائية إلى النظر في الأدلة المقدمة في هذا الصدد بعد الاستماع إلى الأدلة المقدمة من المتهم بشأن تلك التهمة، قدم كارادزيتش عدة التماسات تتعلق بتفسير حكم دائرة الاستئناف. وفي ٢ آب/أغسطس، رفضت دائرة الاستئناف التماس تقسيم القضية المقدم من كارادزيتش ووافقت على الالتماس بالتأجيل المؤقت، حيث أمرت بتأجيل الجلسات لمدة شهرين على أن تُستأنف في ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وقد أعيد النظر في الجدول الزمني المتوقع للمحاكمة، ومن المتوقع الآن صدور الحكم في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥، أي بعد ثلاثة أشهر من الموعد الذي كان مقررا من قبل. ويعزى التأخير في إصدار حكم المحكمة الابتدائية إلى حكم الإلغاء الذي أصدرته دائرة الاستئناف في ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣ وقضت فيه بإلغاء الحكم الشفوي الصادر بموجب القاعدة ٩٨ مكررا عن الدائرة الابتدائية في ٢٨ حزيران/يونيه ٢٠١٢. وفي ٢٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، منحت المحكمة المتهم ٢٥ ساعة إضافية يقدم فيها أدلته بشأن التهمة الأولى. وعلى وجه الإجمال، ستؤدي هذه الإجراءات الإضافية إلى إطالة الفترة التي تسبق إصدار الحكم الابتدائي بثلاثة أشهر.

٩ - وقد وجهت إلى ميلان توباييتش وراديسلاف كرسيتيتش تهمةتان تتعلقان بإهانة المحكمة لعدم مثولهما أمامها عندما تلقيا طلب استدعاء في قضية كارادزيتش، بينما أدين ميلان توباييتش بتهمة واحدة تتعلق بإهانة المحكمة لعدم مثوله أمام المحكمة بناء على طلب استدعائه في هذا الشأن. وجررت محاكمته في ٣ شباط/فبراير ٢٠١٢. وفي ٢٤ شباط/فبراير، أصدرت الدائرة حكما بسجن توباييتش لمدة شهرين. وفي ١٨ تموز/يوليه ٢٠١٣، تمت تبرئة كرسيتيتش من تهمة إهانة المحكمة.

١٠ - قضية برليتتش وآخرين: وجهت إلى كل من يادرانكو برليتتش، وبرونو ستوبييتش، وسلوبودان براليك، وميليفوي بيتكوفيتش، وفالنتين كوريتش، وبريسلاف بوسيتش ٢٦ تهمة تتعلق بجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرفها، عن أعمال زعم أنها ارتكبت في البوسنة والهرسك في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩١ ونيسان/أبريل ١٩٩٤. وقد بدأت المحاكمة في ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٦، واختتم الإدعاء مرافعته في ٢٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٨، واختتم الدفاع مرافعته في ١٧ أيار/مايو ٢٠١٠. وفي ٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١١، قدم الطرفان مذكرتيهما النهائيتين وتم الاستماع إلى المرافعات الختامية في الفترة ما بين ٧ شباط/فبراير و ٢ آذار/مارس ٢٠١١. وصدر الحكم في ٢٩ أيار/مايو ٢٠١٣. وقضت الدائرة الابتدائية بإدانة يادرانكو برليتتش، وبرونو

ستوييتش، وسلوبودان بريالياك، وميليفوي بيتكوفيتش، وفالنتين كوريتش، وبيرسلاف بوسيتش بتهم تتعلق بارتكاب جرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، وخروقات خطيرة لاتفاقيات جنيف. وصدر ضد برليتش حكم بالسجن لمدة ٢٥ عاماً؛ وصدرت ضد كل من ستوييتش، وبريالياك، وبيتكوفيتش، أحكام بالسجن لمدة ٢٠ عاماً؛ وصدر ضد كوريتش حكم بالسجن لمدة ١٦ عاماً؛ وصدر ضد بوسيتش حكم بالسجن لمدة ١٠ أعوام.

١١ - قضية شيشيلي: وُجِّهت إلى فويسلاف شيشيلي تسع تهم تتعلق بجرائم ضد الإنسانية، وانتهاكات لقوانين الحرب أو أعرافها، عن أعمال زُعم أنها ارتكبت في كرواتيا، والبوسنة والهرسك، وفويفودينا (صربيا) في الفترة ما بين آب/أغسطس ١٩٩١ وأيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وقد بدأت المحاكمة في ٧ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧، لكنها أُرجئت في ١١ شباط/فبراير ٢٠٠٩ بأغلبية الأصوات، واعتراض القاضي أنطونيتي. واستؤنفت المحاكمة في ١٢ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠. وبعد انتهاء الادعاء من المرافعة الرئيسية، قررت الدائرة الابتدائية، في ٤ أيار/مايو ٢٠١١، بموجب القاعدة ٩٨ مكرراً، بأنه يوجد ما يكفي من الأدلة التي تؤيد صحة التهم الواردة في لائحة الاتهام. ولم يقدم شيشيلي مرافعة للدفاع. وقُدِّم موجز ختامي من شيشيلي في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢ ومن الدفاع في ٥ شباط/فبراير ٢٠١٢. وجرى الاستماع إلى كل من المرافعتين الختاميتين في الفترة من ٥ إلى ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢. واختُتمت إجراءات المحاكمة في ٢٠ آذار/مارس ٢٠١٢، ولا تزال الدائرة في طور المداولات. وصدر في ١٢ نيسان/أبريل ٢٠١٣ أمر خاص بالمواعيد يحدد تاريخ إصدار الحكم في ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣. وفي ٩ تموز/يوليه ٢٠١٣، قدم شيشيلي التماساً بعدم أهلية القاضي فريدريك هاروف للمشاركة في أي جلسات أخرى تتعلق بالقضية استناداً إلى رسالة مؤرخة ٦ حزيران/يونيه ٢٠١٣ خطها القاضي، وقدمها شيشيلي، تشير إلى تحيز القاضي هاروف تجاه إدانة الصرب. وفي ٢٣ تموز/يوليه ٢٠١٣، انسحب رئيس المحكمة وكلف نائب الرئيس بنظر الالتماس. وأحال نائب الرئيس المسألة إلى فريق يتألف من ثلاثة قضاة لاتخاذ قرار بشأنها على أساس الوقائع الموضوعية. وفي ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣، قرر الفريق المكون من ثلاثة قضاة الذي عينه نائب الرئيس، تأييد الالتماس بالأغلبية، حيث وجد أن المسألة محل النظر تتعارض مع افتراض الحياد وأن هناك شكلاً من أشكال التحيز من جانب القاضي هاروف، ومن ثم يصبح غير مؤهل للمشاركة في أي جلسات أخرى تتعلق بالقضية المرفوعة ضد شيشيلي. وفي ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، قدم القاضيان أنطونيتي ولاتانزي طلباً بالحصول على إيضاحات بشأن القرار الصادر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي ٣ أيلول/

سبتمبر ٢٠١٣، قدم الادعاء التماسا إلى الرئيس بالنيابة يطلب فيه إعادة النظر في القرار الصادر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣ وإيقاف القرار. وفي ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، أصدر الرئيس بالنيابة أمرا يدعو فيه الفريق المكون من القضاة الثلاثة إلى الاجتماع من أجل إعادة النظر في التماس الادعاء. وفي ٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، رفض الفريق بالأغلبية، مع اعتراض القاضي ليو، التماس الإدعاء المؤرخ ٣ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣ الذي يطلب فيه إعادة النظر في القرار الصادر في ٢٨ آب/أغسطس ٢٠١٣. وفي ٣١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣ أصدر الرئيس بالنيابة قرارا بأن تحل القاضية نيانغ محل القاضي هاروف في هذه القضية.

١٢ - قضية راسيتش المتعلقة بإهانة المحكمة: أقرت يلينا راشيتش، وهي عضو سابق في فريق الدفاع عن ميلان لوكيتش، بأنها مذنبه في التهم الخمس المتعلقة بإهانة المحكمة بسبب تقديمها بيانات كاذبة مقابل الحصول على أموال من ثلاثة أشخاص كان مطلوبوا استدعاؤهم كشهود وذلك للدفاع عن ميلان لوكيتش في قضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريديوي لوكيتش. وقد وافقت الدائرة الابتدائية في جلسة عقدت في ٣١ كانون الثاني/يناير ٢٠١٢، على الاتفاق الذي يقضي بتخفيف العقوبة. وفي ٧ شباط/فبراير ٢٠١٢، أصدرت الدائرة حكما بسجن راشيتش لمدة ١٢ شهرا، ووقف تنفيذ الأشهر الثمانية الأخيرة لمدة عامين بشرط حسن السلوك.

الدائرة المعيّنة خصيصا (القاعدة ٧٥ (زاي) و (حاء) والقاعدة ٧٥ مكررا والقاعدة ٧٥ مكررا ثانيا

١٣ - أصدرت الدائرة المعيّنة خصيصا ٤٥ قرارا وأمرا للبت في طلبات مقدمة من الغير من أجل الحصول على معلومات وأدلة سرية عن ١٢ قضية.

دائرة الاستئناف

١٤ - أصدرت دائرة الاستئناف، ١٢ قرارا بشأن طعون عارضة في قضايا برليتش وآخرين (٦ قرارات)، و كارادزيتش (٤ قرارات)، وتوليمير (قرار واحد)، وملاديتش (قرار واحد). وما زالت الدائرة تنظر في الطعون العارضة في قضيتي ملاديتش (طعنان) وكرادزيتش (طعن واحد).

١٥ - وفي قضية المدعي العام ضد فويسلاف شيشيلي، أصدرت دائرة الاستئناف حكما استئناف يتعلقان بإهانة المحكمة في ٢٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ و ٣٠ أيار/مايو ٢٠١٣.

- ١٦ - وفي قضية المدعي العام ضد يلينا راسيتش، أصدرت دائرة الاستئناف حكم استئناف يتعلق بإهانة المحكمة في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢.
- ١٧ - وفي قضية المدعي العام ضد أني غوتوفينا وملادن مار كاتش، صدر حكم الاستئناف في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وألغت دائرة الاستئناف إدانتي المستأنفين معا.
- ١٨ - وفي قضية المدعي العام ضد ميلان لو كيتش وسريدوي لو كيتش، صدر حكم الاستئناف في ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. وألغت دائرة الاستئناف إدانة سريدوي لو كيتش ببعض التهم وخففت عقوبته إلى السجن لمدة ٢٧ عاما؛ ورفضت جميع مسوغات استئناف ميلان لو كيتش وأكدت الحكم عليه بالسجن مدى الحياة؛ ورفضت قبول مسوغات الاستئناف التي قدمها الادعاء.
- ١٩ - وفي قضية المدعي العام ضد مومتشيلو بيريسيتش، صدر حكم الاستئناف في ٢٨ شباط/فبراير ٢٠١٣. وألغت دائرة الاستئناف جميع التهم التي أدين بها بيريسيتش.
- ٢٠ - وفي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٣، أصدرت دائرة الاستئناف حكما في طلب استئناف الادعاء العام حكما بالبراءة الجزئية، قدم عملا بالقاعدة ٩٨ مكررا من القواعد الإجرائية، في قضية المدعي العام ضد رادوفان كارادزيتش. وألغت دائرة الاستئناف الحكم ببراءة كارادزيتش وأعدت القضية إلى الدائرة الابتدائية.
- ٢١ - وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت دائرة الاستئناف لا تزال تنظر ثلاث قضايا قدمت بشأنها دعاوى استئناف قبل الفترة المشمولة بالتقرير. وفيما يلي الجدول الزمني المتوقع لصدور أحكام الاستئناف في هذه القضايا: كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، قضيتان عقدت بشأنهما جلسات الاستئناف خلال عام ٢٠١٣، وهما المدعي العام ضد نيكولا ساينوفيتش وآخرين، والمدعي العام ضد فلاستيمير دورديفيتش؛ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٤، قضية واحدة من المقرر أن تعقد جلسة الاستئناف بشأنها في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، هي المدعي العام ضد فويادين بوبوفيتش وآخرين. ٢٠١٣. ورُفعت دعاوى استئناف بعض الأحكام أمام دائرة الاستئناف في عام ٢٠١٣ بشأن أربع قضايا إضافية هي (المدعي العام ضد يادرانكو برليتش وآخرين، والمدعي العام ضد يوفيك ستانيسيتش وفرانكو سيماتوفيتش، والمدعي العام ضد ميتشو ستانيسيتش وستويان جوبليانين، والمدعي العام ضد زدرافكو توليمير). ولا تزال أنشطة ما قبل الاستئناف وأنشطة الإحاطة جارية في هذه القضايا التي ما زالت معروضة على دائرة الاستئناف.
- ٢٢ - وصدور ما مجموعه ١٩٠ من قرارات وأوامر ما قبل الاستئناف خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

٢٣ - وبنت دائرة الاستئناف في ثلاث دعاوى استئناف أخرى تتعلق بقضية المدعي العام ضد ميلوسيفيتش (دعوتان) والمدعي العام ضد أوريتش (دعوة واحدة).

٢٤ - وبنت الدائرة في طلب واحد مقدم من سريدوي لوكيتش بمراجعة حكم الاستئناف في قضية المدعي العام ضد ميلان لوكيتش وسريدوي لوكيتش. وتنظر الدائرة في الوقت الراهن في طلب واحد مقدم من محامي الدفاع عن راسم ديليتش (متوفى). بمراجعة حكم الدائرة الابتدائية في قضية المدعي العام ضد راسم ديليتش.
